جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: محاسبة ومالية

التخصص: مالية مؤسسة

بعنوان:

قياس القيمة العادلة للأصول المالية في ظل مالية الأوفشور

من إعداد الطالب: تقال رجاء

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 24 / 05 / 2026

أمام اللجنة المكونة من السادة

أ / حفصي رشيد .....(أستاذ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

أ / دادن عبد الوهاب ..... (أستاذ–جامعة مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

أ /بوزيد عصام .....(أستاذ–جامعة مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقني لإتمام هدا العمل المتواضع

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير الى استاذي المشرف في متابعتي خلال انجاز هده المذكرة

ولا يفوتني ان اعبر امتناني العميق لعائلتي الكريمة على دعمهم وتشجيعهم الدائم، وصبرهم ومساندتهم لي في كل المراحل

كما اشكر صديقتي المقربة على وقوفها معي في انجاز هدا العمل، وزملائي وكل من ساهم من قريب او بعيد ولو بكلمة طيبة او نصيحة

وفي الأخير، اسال الله ان يجعل هدا العمل خالصا لوجهه الكريم وان ينفع به.

الاهداء

من قال انا لها ...

وانا لها ان ابت رغما عنها اتيت بها،

لم تكون الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون،

لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات،

لكنني فعلتها ونلتها مسك الختام ويوم من الاحلام،

اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي الى من كلل العرق جبينه وعلمني ان النجاح لا يأتي الا بالصبر والاصرار، الى من لا ينفصل اسمي عن اسمه الى فخري واعتزازي،

» والدي الغالي «

الى التي جعل الجنة تحت اقدامها، الى من أضاءت في ليالي العتمة طريقي، الى من ضلت دعواتها تضم اسمي

» امي الغالية «

الى ضلعي الثابت وامان ايامي، الى من شددت عضدي بيهم الى خيرة ايامي وصفوتهم

» اخوتي «

الملخص

الملخص :

تهدف هده الدراسة الى معالجة الإشكالية المتمثلة في : ما هو اثر تطبيق القيمة العادلة على جودة الأصول المالية في ظل مالية الاوفشور ? وذلك بإجراء دراسة من خلال مؤسسة هونغ كونج وشنقهاي للخدمات المصرفية " بنك HSBC " , تم اجراء هده الدراسة باستخدام أداة التحليل والمقارنة , حيث تم استخدام برنامج Excel في معالجة البيانات . وتوصلت الى النتائج أهمها : ان تطبيق معايير القيمة العادلة يساعد في اظهار القيمة الحقيقية لأصول بنك HSBC وزيادة في ثقة المستثمرين , و اعتماد بنك HSBC على الاوفشور ساهم في تعظيم الربحية له و تقليل الأعباء الضريبية , والاظهار بوجود فارق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لسهم البنك و ميول القيمة العادلة للارتفاع المستمر .

الكلمات المفتاحية : القيمة العادلة , مالية الاوفشور , معايير المحاسبية .

Abstract:

This study aims to address the issue of: What is the effect of applying fair value on the quality of financial assets under offshore finance? This was done by conducting a study through Hong Kong and Shanghai Banking Corporation (HSBC). The study was carried out using analysis and comparison tools, where Excel was used to process the data. The results concluded that the application of fair value standards helps reveal the true value of HSBC's assets and increases investor confidence. HSBC's reliance on offshore finance contributed to maximizing its profitability and reducing tax burdens. It also showed a difference between the fair value and the book value of the bank's shares, with a tendency for the fair value to continuously rise.

Keywords: fair value, offshore finance, accounting standards.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
الملخص	ج
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الملاحق	IV
قائمة الاختصارات والرموز	V
مقدمة	2-5
الفصل الأول: الاطار النظري للقيمة العادلة ومالية الأفشور	6
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية القيمة العادلة	7
المطلب الأول: التطور التاريخي ومفهوم القيمة العادلة وأهدافها	13
المطلب الثاني: مبررات التحول من التكلفة التاريخية الى القيمة العادلة واهمية تطبيق القيمة العادلة	15
المطلب الثالث: معيار IFRS13 ومستويات القياس	20
المبحث الثاني: ماهية مالية الافشور و المراكز المالية الخارجية	21
المطلب الأول: تعريف وخصائص مالية الافشور	23
المطلب الثاني: اشكال مالية الافشور	24
المطلب الثالث: مناطق انتشار مالية الافشور	25
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	26
المطلب الأول: عرض الدراسة السابقة	31

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة	31
المطلب الثالث: مجال الاستفادة من الدراسات السابقة	32
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لبنك HSBC العالمي	33
تمهيد	34
المبحث الاول : منهجية وأدوات الدراسة	34
المطلب الأول : طريقة الدراسة	34
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة	35
المبحث الثاني : عرض ومناقشة نتائج الدراسة	36
المطلب الاول : عرض نتائج الدراسة	40
المطلب الثاني : مناقشة النتائج	41
خلاصة الفصل الثاني	42
الخاتمة	44

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-01	المقارنة بين الدراسة السابقة و الدراسة الحالية	31-32
2-01	حساب القيمة الحقيقية لبنك HSBC	36
2-02	حساب القيمة السوقية لبنك HSBC	37
2-03	حساب مضاعف الربحية لاسهم بنك HSBC	38
2-04	معامل بيتا	38
2-05	حساب معدل العائد المطلوب	39
2-06	حساب القيمة العادلة	39
2-07	قيمة الأسهم وسعرها في السوق	40

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزانية البنك	49

قائمة الاختصارات والرموز

الصفحة	الدلالة	الاختصار والرمز
7	International Accounting Standards Board	IASB
7	Financial Accounting Standards Board	FASB
8	American Institute of Certified Public Accountants	AICPA
12	International Financial Reporting Standards	IFRS
34	Hongkong and Shanghai Banking Corporztion	HSBC

المقدمة

مقدمة

شهد العالم في العصور الأخيرة تطورا كبيرا في الأنظمة المالية والمصرفية نتيجة العولمة المالية والتطور الاقتصادي , مما أدى الى ظهور ما يعرف بمالية الاوفشور او المراكز المالية الخارجية التي أصبحت دورا مهم في حركة الأموال , و الامر الدي ساهم في توسع نشاط هاته المراكز و انتشارها على المستوى الدولي تميزها بالمرونة والامتيازات الضريبية

في ظل هدا التطور الحاصل , ظهرت الحاجة الى استخدام أساليب حديثة لتقييم الأصول والأسهم المالية كالقيمة العادلة التي تهدف لإعطاء صورة صادقة على الوضعية المالية للمؤسسات , من خلال الاعتماد الأسعار السوقية ومؤشرات المالية الحديثة بدلا من التكلفة التاريخية , وبالنسبة للمؤسسات المالية الكبرى فقد أصبحت القيمة العادلة أداة أساسية في تحليلها المالي واتخاد قراراتها

يعد بنك HSBC من ابرز البنوك العالمية التي تنشط في الأسواق الدولية والمراكز الخارجية , مما يجعله نموذج مناسب لدراسة العلاقة بين القيمة العادلة ومالية الاوفشور , من هنا يسعى البحث الى دراسة اثر مالية الاوفشور على القيمة العادلة لسهم بنك HSBC خلال الفترة الممتدة من 2023 الى2025 وبالاعتماد على مجموعة من مؤشرات المالية وبرنامج Excel

تكمن أهمية هدا البحث في ابراز دور المراكز المالية الخارجية في تحسين الأداء المالي وجذب المستثمرين , وكدا توضيح اثر تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية ويهدف البحث الى معرفة مدى مساهمة الاوفشور في رفع القيمة العادلة لاسهم البنك مقارنة بالقيمة السوقية .

وانطلاقا من ما سبق تتمثل اشكالية البحث في التساؤل التالي :

الإشكالية:

الى أي مدى يؤثر اعتماد القيمة العادلة في قياس الأصول المالية على جودة وموثوقية المعلومات المحاسبية في ظل مالية الاوفشور ?

الأسئلة الفرعية:

-كي يتم قياس القيمة العادلة بتطبيق معيار IFRS13 في المراكز الاوفشور ؟

-هل يؤثر انخفاض الإفصاح في المراكز الاوفشور على مصداقية القيمة العادلة ؟

-هل يحقق قياس القيمة العادلة خصائص الجودة في تقارير شركات الاوفشور ؟

الفرضيات:

-يعتمد قياس القيمة العادلة على المستويات الثلاثة ;

-يؤثر ضعف الإفصاح والشفافية في بيئة الاوفشور الى انخفاض موثوقية قياس القيمة العادلة ;

-عدم تماثل المعلومات في بيئة الاوفشور من تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن القيمة العادلة .

مبررات اختيار الموضوع:

- اهمية الموضوع بالنسبة لمجال تخصصاتنا المحاسبة والمالية
- اثراء الجانب العلمي بمعلومات حديثة وقيمة حول القيمة العادلة داخل البيئات المالية الخارجية
- تزايد اهتمام المؤسسات المالية والبنوك العالمية بتطبيق القيمة العادلة كونها أسلوب حديث التقييم
- أهمية الاوفشور والمراكز المالية الخارجية في الاقتصاد العالمي المعاصر .

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم الاوفشور وخصائص المراكز المالية الخارجية
- دراسة العلاقة بين أنشطة الاوفشور وتحسين الأداء المالي للبنوك العالمية

- تحليل ومقارنة تطور القيمة العادلة لسهم بنك HSBC خلال الفترة الممتدة من 2023 الى 2025 .

حدود الدراسة:

الحدود المكانية : تطبيق هده الدراسة في بنك HSBC العالمي

الحدود الزمانية : الفترة الممتدة من سنة 2023 الى سنة 2025

الحدود الموضوعية : تحليل اثر تطبيق القيمة العادلة على جودة الأصول المالية في ظل مالية الاوفشور

منهج وأدوات الدراسة:

منهج الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي وهو الأنسب للبحث , كما تم الاعتماد على المنهج التطبيقي من خلال دراسة حالة بنك HSBC وتحليل بياناته

أدوات الدراسة :

ولتحقيق اهداف الدراسة والوصول الى النتائج تم الاعتماد على الأدوات المتمثلة في :

- التقارير السنوية لبنك HSBC
- برنامج Excel لمعالجة البيانات والعمليات الحسابية
- المؤشرات المالية .

مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد على مراجع متنوعة في هده الدراسة , والمتمثلة في مقالات , بحوث علمية ومجلات .

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على معلومات المتعلقة بمالية الاوفشور

- نقص المراجع التي تربط بين القيمة العادلة و الاوفشور
- مواجهة تعقيدات اثناء استخراج البيانات المالية من تقرير السنوي بنك HSBC .

هيكل الدراسة:

من اجل معالجة إشكالية البحث اعتمدت على تقسيم البحث الى فصلين حسب منهجية IMRAD :

الفصل الأول : تم تقسيم هدا الفصل الى مبحثين الأول تضمن التطور التاريخي ومبررات التحول من التكلفة التاريخية الى القيمة العادلة ومعيار IFRS13 ومستويات القياس , اما المبحث الثاني تضمن تعريف وخصائص الاوفشور و اشكاله ومناطق انتشاره , فالمبحث الأخير تضمن الدراسات السابقة والمقارنة بينها وبين الدراسة الحالية .

الفصل الثاني : تطرقنا فيه الى دراسة حالة بنك HSBC , حيث تم تقسيمه الى مبحثين الأول منهجية وأدوات الدراسة , اما الثاني فتضمن عرض ومناقشة نتائج الدراسة بالإضافة الى المقدمة والخاتمة التي تبرز اهم التوصيات والنتائج .

نموذج الدراسة:

مالية الاوفشور ⟹ تطبيق القيمة العادلة ⟹ جودة الأصول المالية

الفصل الأول:

المبحث الأول :التطور التاريخي للقيمة العادلة

تمهيد

نشا مفهوم القيمة العادلة استجابة للتغيرات التي ظهرت في نموذج " التكلفة التاريخية ", والدي لم يعد كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية (FASB) مما أدى الى تطور السريع ليصبح ركيزة أساسية في التقارير المالية الحديثة ,

ومن خلال هدا المبحث سيتم تناول التطور التاريخي و مفهوم القيمة العادلة بالإضافة الى أهميتها وكدا أهدافها ومبررات تحولها

المطلب الأول :التطور التاريخي للقيمة العادلة وأهدافها:

شهدت البيئة المحاسبية في الفترة الأخيرة تطورا في أساليب القياس المحاسبي والتغيرات الاقتصادية المتسارعة وظهور استخدام القيمة العادلة كبديل يعالج مشاكل التكلفة التاريخية, ومع التوسع في استخدام الأدوات المالية حيث ظهر مفهوم القيمة العادلة منذ نحو 45عاما لأول مرة لدى مجلس المعايير المحاسبة المالية للولايات المتحدة الامريكية ثم انتقل الى المعايير الدولية التي اعتبرته أداة تعكس الواقع الاقتصادي بدقة وموثوقية عالية مما أدى لصدور وتعديل العديد من المعايير التي ترتكز بشكل أساسي على القيمة العادلة . [1]

الفرع الأول: مبدأ التكلفة التاريخية

يعد مبدا التكلفة التاريخية احد البدائل التقليدية في القياس المحاسبي حيث يتم من خلال تسجيل الأصول والخصوم والمصروفات والايرادات بناءا على أسعارها الفعلية لحظة الشراء او التعاقد

اولا : مفهوم التكلفة التاريخية

[1] كمال العزلي, اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية, جامع ة فرحات عباس ,سطيف ,لسنة 2022/2023 ,ص03

يستند هدا المفهوم الى تسجيل الأصول الثابتة بناءا على القيمة النقدية الفعلية المدفوعة للحصول على الأصل , مضافا اليه كافة التكاليف اللازمة لوضع الأصل في حالته ومكانه المناسبين لبدء الإنتاج , وتمثل التكلفة التاريخية المنهج التقليدي للتوثيق المحاسبي الدي يقوم على اثبات جميع الموارد والحقوق والالتزامات بقيمتها وقت التبادل بين المؤسسة والأطراف الذين تتعامل معهم وهي تمثل التكلفة الحقيقية والعادلة لحظة وقوع الواقعة

تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين (AICPA)التكلفة التاريخية : بانها القيمة النقدية لما تم التنازل عنه من أصول او خدمات في سبيل الحصول على اصل معين سوآءا تم دفعه فعليا او تم الالتزام بدفعه مستقبلا ,

من هنا يتضح ان التكلفة التاريخية تحدد لحظة وقوع عملية تبادل الأصل مقابل مبلغ نقدي مضاف اليه المصاريف الضرورية لوصول الأصل لموقعه ويتم توثيقه محاسبيا

ثانيا : مبررات تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية :

استمر الاعتماد على التكلفة التاريخية كمنهج أساسي للقياس والتسجيل المحاسبي لفترات طويلة , ودلك لتميزها بالسهولة والموضوعية ولاعتمادها على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات لدا لا تكون عرضة للاجتهاد الشخصي استنادا الى عدة حجج يسوقها المؤيدون لهدا المنهج ومن ابرزها:

_تعتمد على صفقات حقيقية مؤيدة بوثائق (عقود وفواتير)مما يبعدها عن التقديرات الشخصية التي تفتقر الدقة ;

_اثبات التجارب ان القوائم المالية المبنية على الحقائق التاريخية كانت مفيدة عبر السنين رغم الانتقادات الموجهة لها (أي انها توفر بيانات صلبة) ;

_زيادة سعر البيع على التكلفة التاريخية هو الانطباع السائد عن الربح وهدا المفهوم مقبول كأساس للقياس الناجح ;

_ان التكلفة التاريخية تعد اقل عرضة للتحريف مقارنتا بالتكلفة الحالية او سعر البيع [1].

ثالثا : عيوب والانتقادات الموجهة لتكلفة التاريخية:

التكلفة التاريخية تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل, وانما يظهر الشك في مصداقيتها عبر الزمن نتيجة المتغيرات الاقتصادية المستمرة وتقلب القوة الشرائية للنقود

من هنا تبدا الانتقادات ابرزها:

_يقوم مبدا التكلفة التاريخية على فرض ثبات الأسعار وعدم تغييرها, بينما هو افتراض غير منطقي فالواقع يشهد تغيرا مستمرا نتيجة لعوامل العرض والطلب وكدا التطور التكنولوجي الدي بدوره يؤدي الى سرعة اكبر ويقلل الأسعار ;

_يؤدي الاستمرار في التكلفة التاريخية الى دمج القيم الشرائية في القوائم المالية والتي تشكل عائق اكبر امام توحيدها لسنوات مختلفة, وهو ما يعتبر خطا زمني لأنه يجمع التكاليف التي انفقت في أوقات زمنية مختلفة وكأنها ذات قيمة متساوية ;

_التمسك بالتكلفة التاريخية يبعد القوائم المالية عن صدقها وإظهار القيمة الحقيقية للأصول التي تزداد قيمتها مع الزمن كالأراضي مثلا, حيث ترتفع قيمتها السوقية وتظل مسجلة بسعر شرائها القديم مما يجعل القوائم المالية لا تعكس الصورة الحقيقية المؤسسة;

_التكلفة التاريخية لا يمكن الاعتماد عليها عند التقلبات السعرية خاصة بالنسبة الشركات متعددة الجنسيات او العمليات التي تتعامل بعملات اجنبية متنوعة[2].

الفرع الثاني: ظهور مصطلح القيمة العادلة وتطوره:

ارتبط ظهور وتطور مصطلح " القيمة العادلة " بالأزمات المالية والاقتصادية الكبرى التي شهدها الاقتصاد العالمي, بداية من الازمة الاقتصادية الى غاية الازمة المالية العالمية ويمكن اظهار هدا التطور من خلال المراحل التالية :

[1] بن العارية حسين و بلبالي عبد السلام ,قياس القيمة العادلة باستخدام نموذج مضاعف الربحية ,جامعة احمد دراية,ادرار , لسنة 2013/2015 , ص42 .

[2] خالد الجعارات ومحمد الطبري, مخاطر القياس المحاسبي وانعكاساها في القوائم المالية ابان الازمة المالية العالمية, مجلة كلية بغداد, العدد34 , لسنة2013 , ص249 .

القيمة العادلة و الازمة الاقتصادية(1932- 1929) :في العشرينات القرن الماضي ظهرت القيمة العادلة حيث كانت الحرية للشركات الاختيار او التفضيل بين التكلفة التاريخية وبين القيمة السوقية او التقديرية لتقييم أصولها والتزاماتها باعتبارها قيمة عادلة لتلك الأصول او الالتزامات ,

وشهدت تلك الفترة رفع في تقييم تصاعدي للأصول الطويلة الاجل, الا ان هدا المنهج استغل أحيانا للتلاعب بالأرقام المحاسبية في البيانات المالية في الكثير من الدول الصناعية [1]

القيمة العادلة وأزمة النفط (1974-1973) : تميزت هده المرحلة بعدم الممارسات المحاسبية حيث تسجل الاستثمارات في الأوراق المالية بسعر التكلفة او سعر السوق او المزج بينهما, رغم انهيار الحاد في قيمتها السوقية ما جعل التقارير المالية لا تعكس الواقع الفعلي للمؤسسات وفي عام 1975 كانت التوجيهات المحاسبية غير واضحة بعد الازمة فيما تعلق بإمكانية رفع قيمة الأوراق المالية التي سبق تخفيضها في فترة الازمة لتصل الى القيمة الدفترية السابقة او لا نتيجة لهدا المشاكل اصدر مجلس المعايير المحاسبية (المعيار رقم 12) بعنوان " المحاسبة عن بعض الأوراق المالية المتداولة في السوق " لمعالجة هدا الخلل, حيث سمح بتقييم الأوراق المالية المتداولة (قصيرة الاجل) بسعر السوق او التكلفة ايهما اقل بينما يتم الاعتراف بخسائر او مكاسب الأوراق المالية غير المتداولة (طويلة الاجل) ضمن حقوق الملكية ولا تدرج في قائمة الدخل الا عند إتمام عملية البيع [2]

القيمة العادلة وأزمة الادخار :

في الثمانينات من القرن الماضي أدى ارتفاع معدلات التضخم والفائدة الى ازمة حادة في مؤسسات الادخار في الولايات المتحدة الامريكية,

ازمة مؤسسات الادخار والاقراض كانت تظهر أصولها بالتكلفة التاريخية مما أخفى حقيقة ان القيمة السوقية لهده الأصول أصبحت اقل بكثير من الالتزامات المترتبة عليها

[1] رندة حسن فرحات وضياء عبد الحسين القاموسي, اثر القيمة العادلة في خاصية ملاءمة معلومات كشف الدخل, مجلة الدراسات المحاسبية المالية, العراق, المجلد14 , العدد42 , لسنة2019 , ص29 .
[2] عمامرة اسامة , دور معايير التدقيق الدولي في تطبيق قياس القيمة العادلة, مدكرة ماجيستير , تخصص محاسبة وتدقيق , جامعة بليدة, 2 لسنة,2015/2016 ص70 .

وعلى اعتبار ان الشركات المسعرة اقتصاديا لا تظهر خسائرها في تقاريرها المالية بسبب استخدامها للتكلفة التاريخية مما أدى ذلك لمخاطر الاستثمار والامر الدي تسبب في انهيار 797 شركة ادخار واقراض, وتكبدت خسائر بمليارات الدولارات و بناءا على ذلك تعالت الأصوات المطالبة بتبني "القيمة العادلة " كأداة لقياس الأصول والالتزامات والمنتجات الزراعية لضمان الشفافية وتوفير معلومات فورية للمستثمرين

القيمة العادلة و الازمة المالية العالمية 2008:

تعتبر الازمة المالية العالمية نقطة تحول جوهرية حيث امتدت اثارها لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية في العالم, والسبب يعود الى قطاع البنوك باعتباره السوق الوسيط بين جميع القطاعات , كما انه ثار جدل واسع بين الخبراء حول دور المحاسبة بالقيمة العادلة في هده الازمة وسبب نشؤها حيث وجهت أصابع الاتهام لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة معتبرين انها المسببة لحدوث الازمة, وفي المقابل يرى الاخرون ان القيمة العادلة ليست هي السبب بل كانت مجرد أداة كشفت عيوب الإدارة الائتمانية ,ويحذر هدا الفريق من ان التخلي عن استخدام القيمة العادلة قد يؤدي لزعزعة ثقة المستثمرين في القوائم المالية مما قد يسبب في حالة الركود عن التداول في الأسواق المالية كما قد يكون السبب الرئيسي هو البعد الأخلاقي والسياسي

القيمة العادلة في المعايير المحاسبية المالية الامريكية ومعايير المحاسبة الدولية :

يعود تاريخ ظهور مفهوم القيمة العادلة الى النحو 45 عاما, حيث ظهر اول مرة لدي مجلس المعايير المحاسبية المالية في الولايات المتحدة الامريكية ومن تم انتقل الى مجلس المعايير الدولية .

ا) ظهور مصطلح وتطوره في المعايير الامريكية :

ظهر مصطلح " القيمة العادلة " (fair value) لأول مرة رسميا في الولايات المتحدة الامريكية عام 1975 من قبل مجلس المحاسبة المالية من خلال المعيار(FAS12) المتعلق بالأوراق المالية .

وفي عام 1976تم تعريف دقيق بالمصطلح من قبل مجلس المحاسبة المالية الامريكية ضمن المعيار (FAS13) الخاص بمحاسبة عقود الايجار, حيث عرفت على انها : " السعر الدي يتمنى بيعه المالك للأصل من خلال معاملة أجريت في ظروف عادية من قبل اطراف مستقلة تماما " .ويركز هدا التعريف على ثلاثة ركائز أساسية وهي مرجعية السوق /الظروف العادية / استقلالية الأطراف .

ب) ظهور المصطلح وتطوره في المحاسبة المالية الدولية :

يظهر التحليل التاريخي لسلسلة المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية ضمن المعيار FAS16المتعلق بمحاسبة الاستثمارات المادية الصادر في أكتوبر 1981 ,وعرفها ضمن الفقرة السادسة من المعيار كما يلي : " القيمة العادلة هي السعر الدي يمكن على أساسه تبادل السلعة بين المشتري والبائع حيث تتوفر لديهما الرغبة والدراية في اجراء المعاملة ."[1]

مفهوم القيمة العادلة :

تعدد مفهوم القيمة العادلة مرات في اطار إصدارات مجلس المعايير المالية الامريكية(FASB) ومجلس المعايير الدولية(IASB) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) ,حيث قام المعيار IFRS13 بجمع هده التعريفات المتفرقة ودمجها في تعريف واحد وشامل ليصبح المرجع الأساسي لقياس القيمة العادلة .

ظهرت القيمة العادلة لتغطية بعض عيوب والانتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية ويمكن عرض بعض المفاهيم منها كما يلي :

في الفكر المحاسبي FASB في المعيار رقم 141عرف مجلس المعايير المحاسبة المالية الامريكية القيمة العادلة : بانها " المبلغ الدي يمكن به شراء اصل او بيعه او تحمل التزام او تسديده في صفقة جارية بين اطراف راغبة أي بخلاف البيع الجبري او التصفية ." [2]

[1] العزلي كمال, اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية, مرجع تم دكره سابقا, ص26 .
[2] علاء بوقفة و مسعود صديقي, التحديات التي تواجه المراجع الخارجي في الجزائر في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة, مجلة الجزائرية, المجلد03 , العدد01 , لسنة 2017 , ص27/28 .

عرفت لجنة المعايير المحاسبة الدولية القيمة العادلة :على انها "المبلغ الدي يمكن ان يتم من اجله تبادل الموجودات او ابطال التزامات بين اطراف مطلعة ومستعدة حيدا في سياق معاملة تنافسية عادية "

وجاء في المعيار IFRS13 كتعريف للقيمة العادلة :"السعر الدي يمكن الحصول عليه نتيجة بيع اصل او دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس ." [1]

الفرع الثالث : اهداف القياس بالقيمة العادلة :

الجوهر الأساسي للقياس بالقيمة العادلة في تقدير السعر الدي يمكن من خلاله بيع او تسوية التزام في عملية تجارية منظمة بين اطراف السوق في تاريخ القياس ودلك وفق المعايير التالية :

–تحديد محل القياس :البدء بتحديد الأصل او التزام المحدد المراد تقييمه بدقة بما يتفق مع الوحدة المحاسبية

–افتراض الاستخدام الأمثل :بالنسبة للأصول غير المالية يجب ان يبنى التقييم على أساس اقصى وافضل استخدام ممكن للأصل

– تحديد السوق المناسب : استخدام بيانات السوق الرئيسي او السوق الأكثر نفعا او الالتزام المعني

–اختيار أساليب التقييم : تطبيق طرق تقييم فنية تتوافر لها بيانات كافية مع التركيز على المدخلات التي يستخدمها المتعاملين في السوق الفعلي [2].

المطلب الثاني : مبررات التحول من التكلفة التاريخية الى القيمة العادلة

[1] بلخوشة هشام و بوشيخي عائشة ويلس شاوش فاطمة الزهراء ,اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مصداقية القوائم المالية ,المجلة19 ,العدد02 لسنة 2023 ,ص187 .

[2] خالد عبد الرحمان جمعة يونس , اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للادوات المالية على عوائد الأسهم , جامعة الإسلامية , لسنة2011 , ص27

رغم ان التكلة التاريخية هي المنهج التقليدي السائد الا ان التوجه نحو القيمة العادلة جاء استجابة لمتطلبات الشفافية فهي توفر معلومات مالية اكثر ملاءمة للمستفيدين لقدرتها على مواكبة التقلبات الاقتصادية وتغيرات القوة الشرائية للعملة .

مزايا التكلفة التاريخية :

تتميز بالاستقرار في التقييم والاعتماد على أسعار فعلية وموضوعية تتسق مع مبدا تحقق الدخل .

عيوب التكلفة التاريخية :

يؤكد عليها في تأكل القيمة الحقيقية لراس المال وحقوق الملكية بالإضافة الى صعوبة اجراء مقارنات مالية دقيقة في ظل تغير الظروف السوقية [1].

مبررات استخدام القيمة العادلة :

هناك أسباب جوهرية جعلت المحاسبة الحديثة تفضل القيمة العادلة على التكلفة التاريخية

–تعرض هدا النموذج لانتقادات حادة حيث يفشل في عكس الواقع المالي الحقيقي للأصول والالتزامات نتيجة تقلبات الأسعار والتضخم ;

–يوفر القياس بالقيمة العادلة أرقاما اكثر واقعية, وهدا ما يعزز مصداقية القوائم المالية ومما يسهل على مستخدميها المقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة ;

–تعتبر المعلومات القائمة على القيمة العادلة اكثر ملاءمة للمستثمرين ,لأنها تعكس القيمة الجارية للسوق بعكس التكلفة التاريخية التي تصبح اقل فائدة بمرور الزمن ;

–يتماشى هدا المفهوم مع مبدا الحفاظ على راس المال ويسمح بإجراء مقارنات دقيقة بين المنشآت المتشابهة[2].

[1] اميرة الطيب جمعة , اثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة للمشتقات المالية على جودة القوائم المالية , جامعة الباحة المملكة العربية السعودية, لسنة2025 , ص08 .

[2] د. حاتم عبد الفتاح الشعراوي و ا. جمال عبد الحميد شحاته نوفل , اثر المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول على الأداء المالي لشركة بالم هيلز للتطورات العقارية, المجلة العلمية, لسنة 2022 , ص20/21 .

اهمية تطبيق القيمة العادلة :

تتجلى أهمية هدا النظام في عدة نقاط استراتيجية

–تساعد المنشاة على استغلال مواردها المتاحة بشكل امثل مما يرفع من جودة الأداء المالي ;

–توفر رؤية دقيقة للوضع المالي الحالي والمستقبلي مما يزيد من ثقة الأطراف الخارجية في القوائم المعتمدة ;

–تساهم في الحد من مشكلة " الأرباح الوهمية " الناتجة عن تضخم قيم الأصول وتركيز على اظهار المكاسب الحقيقية وتجنب الخسائر غير المحققة ;

–تتيح للنظام المحاسبي مواكبة التغيرات الاقتصادية المتسارعة من خلال الاعتراف الفوري بالتغيرات في قيم الأصول والالتزامات ضمن قوائم الدخل او المركز المالي ;

–لم تعد التكلفة التاريخية صالحة كقاعدة قياس أساسية لعجزها عن تقديم معلومات ذات صلة باحتياجات الأطراف المختلفة وهدا ما دفع نحو البحث عن مقاييس بديلة توفر بيانات اكثر واقعية ;

–يؤدي التمسك بالتكلفة التاريخية الى وقوع أخطاء في احتساب صافي الدخل, ففي ظل التضخم المستمر تصبح وحدة القياس غير متجانسة بين الفترات المالية مما يشوه النتائج المالية بسبب الانخفاض في القوة الشرائية للنقود ;

–تآكل راس المال بحيث توزع أرباح غير حقيقية ناتجة عن التضخم القيم ليس عن زيادة الإنتاجية مما يؤدي الى استنزاف موارد المنشاة ورفع تكاليف الإنتاج والحد من السيولة. [1]

المطلب الثالث : معيار IFRS13 ومستويات القياس

يعد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 (IFRS13) – قياس القيمة العادلة – الاطار الموحد لتعريف وقياس والافصاح عن القيمة العادلة في الأسواق .

نظرة عامة حول المعيار IFRS13

[1] اميرة الطيب جمعة, اثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة للمشتقات المالية علة جودة القوائم المالية , مرجع تم ذكره سابقا , ص07 .

يعد معيار IFRS13 ثمرة تعاون وتوافق بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ونظيره الأمريكي, حيث يرتكز بشكل أساسي على مبدا "الاستخدام الأعلى والأفضل للأصل" من وجهة نظر المشاركين في السوق [1].

تعريف المعيار :

صدر هدا المعيار في مايو 2011 بهدف توحيد مفهوم " القيمة العادلة " ,ووضع اطار عملي شامل لقياسها مع الزام المنشاة بتقديم افصاحات دقيقة تتيح للمستخدمين تقييم الأساليب والمدخلات المستخدمة في عملية التقييم [2].

الهدف من المعيار :

يسعى المعيار الى تقديم تعريف دقيق لمفهوم القيمة العادلة وتحديد الاليات الموحدة لقياسها كبديل لنموذج التكلفة التاريخية التقليدي

مجال تطبيق المعيار :

يطبق هدا المعيار عند الحاجة لقياس عناصر القوائم المالية باستخدام القيمة العادلة ودلك عبر اتباع منهجيات ومستويات محددة ,

يتم تحديد القيمة العادلة من خلال الاعتماد على ثلاث طرق رئيسية :

-طريقة التكلفة : وتعتمد على تقدير تكلفة الاستبدال الحالية للأصل المعني

-طريقة السوق : وتستند الى مقارنة الأصل بأسعار الأصول المماثلة والمتداولة فعليا في السوق

-طريقة الدخل (القيمة الحالية) : وتعتمد على حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها من الأصل في المستقبل

نطاق التطبيق :

[1] Fair value measurement, may2011, international accounting standards board issued IFRS13FAIR VALUE.

[2] قياس المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 13 القيمة العادلة , مقالة تقنية, لسنة 2026

–يلتزم بالمعيار كافة المؤسسات التي تعتمد المعايير الدولية للتقارير المالية كأساس لمحاسبتها

–يمتد تأثير المعيار ليشمل كافة عناصر الأصول والخصوم

–يستخدم القياس بالقيمة العادلة في مرحلتين :

*القياس الأول عند تسجيل الحسابات والقوائم المالية لأول مرة

*الافصاح اللاحق عند اعداد التقارير المالية النهائية لتوضيح القيم الجارية للأصول والالتزامات [1]

استثناءات تطبيق هدا المعيار :

حدد المعيار حالات محددة لا يطبق فيها اما لوجود معايير خاصة تحكمها او لطبيعتها الخاصة وهي :

_عمليات الدفع على أساس الأسهم : والتي ينظمها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS2

_القيم المشابهة للقيمة العادلة ولكنها تختلف في جوهرها : مثلا "صافي القيمة التحصيلية" في معيار المخزون (IAS2) او "القيمة القيد الاستخدام" في معيار انخفاض قيمة الأصول(IAS36)

_مزايا الموظفين وتقارير التقاعد : وهي العناصر التي تغطيها المعايير (IAS19) و(IAS26) . [2]

مستويات القياس :

القيمة العادلة عند الاعتراف الأولى :

قد لا تتطابق القيمة العادلة دائما مع سعر المعاملة (القيمة التي تم بها اقتناء الأصل او تحمل الالتزام) ولتحديد ما ادا كان هناك فرق بين هاتين القيمتين تعتمد المؤسسة على تحليل العوامل المرتبطة بالصفقة وبالأصل او الالتزام المعني,

[1] بونعجة سحنون, أهمية القيمة العادلة كاسلوب للقياس ما بين المرجعية المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر, مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية, تيسمسيلت ,المجلد04 , العدد01 , لسنة2020 , ص12 .

[2] عكروشي مونية و هجرس سميحة ,الإبلاغ المالي الدولي الثالث عشر محاسبة القيمة العادلة , جامعة محمد بوقرة , بومرداس, كلية العلوم الاقتصادية, قسم المالية

ومن أبرز الحالات التي قد يختلف فيها سعر الصفقة عن القيمة العادلة عند الاعتراف الاولي ما يلي:

_وجود علاقة خاصة ادا تمت الصفقة بين أطراف ذات علاقة ;

_الاكراه ادا ابرمت الصفقة تحت ظروف ضاغطة او اضطرارية لاحد الطرفين ;

_اختلاف الأسواق ادا كان السوق الدي تمت فيه المعاملة يختلف عن السوق الرئيسي للأصل او الالتزام [1];

_تساهم القيمة العادلة في رفع جودة المعلومات المحاسبية والمالية حيث تعزز من خصائص "الملاءمة" والموثوقية" ويؤدي التطبيق الدقيق لمعايير القياس الى تقديم صورة اصدق للمركز المالي للمنشاة .

طرق قياس القيمة العادلة:

تتلخص اهم الأساليب المتبعة في تحديد القيمة العادلة فيما يلي:

_تكلفة الاستبدال (سعر الدخول الجاري) : تعبر عن التكلفة التي ستتحملها المنشاة حاليا ,لاقتناء اصل ماثل لما تملكه في الوقت الراهن ;

_القيمة السوقية الجارية (التكلفة الجارية) : هي التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها في حال بيع الأصول المتوفرة لدي المؤسسة بأسعار السوق السائدة ;

_صافي القيمة القابلة للتحقق : تمثل المبلغ النقدي المتوقع تحصيله من الأصل (او سداده للالتزام) بعد خصم كافة التكاليف اللازمة لإتمام عملية التحويل او البيع ;

_القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة : تعتمد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وخصمها بمعدل فائدة محدد (تكلفة الفرصة البديلة) للوصول الى قيمتها في تاريخ القياس ;

مستويات قياس القيمة العادلة :

[1] هني محمد فؤاد وبراق محمد , قياس القيمة العادلة بين المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي الجزائري, جامعة حسيبة بن بوعلي, شلف, المجلد01 , العدد01 , لسنة2022 , ص06/07 .

يصنف المعيار الدولي للتقارير المالي IFRS13 مدخلات التقييم ضمن تسلسل هرمي لضمان الاتساق والمقارنة وتنقسم المدخلات الى نوعين :

- مدخلات قابلة للملاحظة : وهي البيانات المستمدة من مصادر سوقية مستقلة عن المنشاة وتعكس افتراضات المشاركين في السوق ;
- مدخلات غير قابلة للملاحظة : وهي البيانات التي تضعها المنشاة بناءا على افضل المعلومات المتاحة لديها حول افتراضات السوق في حال غياب البيانات المباشرة [1].

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة :

يهدف هدا التسلسل الى إعطاء الأولوية القصوى للأسعار المدرجة في الأسواق النشطة (المستوى الأول) ,وتقليل الاعتماد على التقديرات الداخلية غير الملاحظة (المستوى الثالث) ودلك لرفع درجة الموثوقية في القوائم المالية ,ويصنف معيار اعداد التقارير المالية الثالث عشر مدخلات تقنيات التقييم الى ما يلي : 1/_المستوى الأول للمدخلات :

تعتمد على الأسعار المباشرة والمعلنة في أسواق نشطة للأصول او الالتزامات المطابقة تماما لتلك التي يتم تقييمها في تاريخ القياس, تكمن أهمية هدا المستوى في توفير بيانات شفافة تقلل من التفاوت المعلوماتي بين المستثمرين والجهات المختلفة ;

2/_المستوى الثاني للمدخلات : تشمل المدخلات التي يمكن رصيدها في السوق ولكنها ليست اسعارا مباشرة (خارج نطاق المستوى الأول) وتتمثل في : –الأسعار المعلنة لأصول او التزامات مشابهة في أسواق نشطة ;

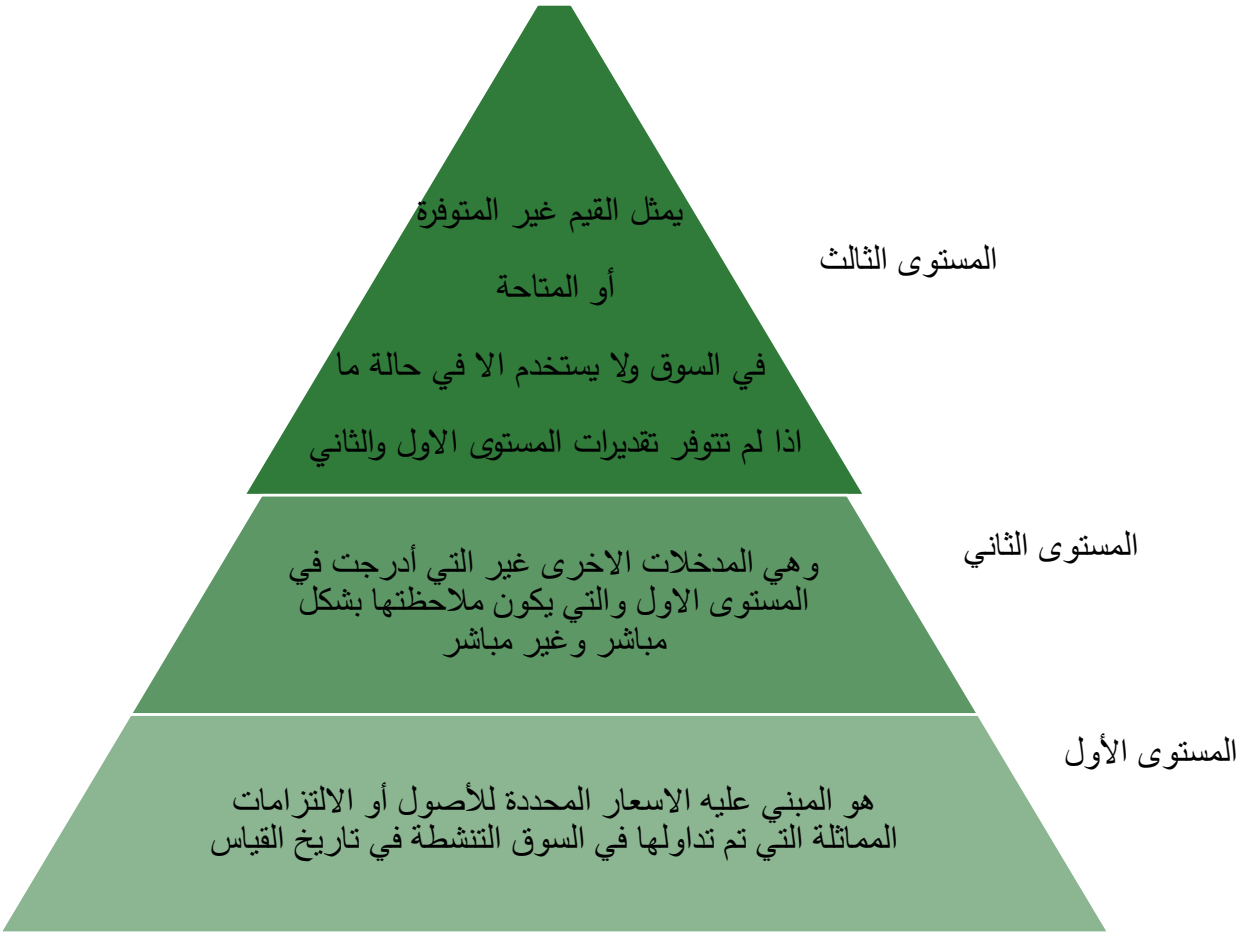
- الاسعار المعلنة لأصول متطابقة او مشابهة ولكن في أسواق غير نشطة ;
- البيانات السوقية الأخرى التي يمكن التحقق منها مثل معدلات الفائدة ومنحنيات العائد وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الملموسة

[1] معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة ودوروها في عملية القياس وجودة الإفصاح في القوائم المالية , مدكرة تخرج, جامعة تيارت, لسنة2022 , ص28/30 .

- 3/ _ المستوى الثالث للمدخلات : هي المدخلات او البيانات غير قابلة للملاحظة, يتم اللجوء الى هدا المستوى عندما تغيب البيانات السوقية الواضحة حيث تعتمد المؤسسة على تقديراتها الخاصة وافتراضاتها العقلانية ويتم التقييم بناءا على :
- افضل المعلومات المتاحة للمؤسسة حول كيفية تسعير المشاركين في السوق الأصل ;
- استخدام البيانات الداخلية للمؤسسة مع تعديلها ادا تبين ان المشاركين في السوق سيستخدمون افتراضات مختلفة ;
- لا تحتاج المؤسسة الى بذل جهود مكثفة للحصول على معلومات حول افتراضات السوق ادا لم تكن متوفرة بشكل معقول [1].

ويمكن تلخيص هده المستويات كما هو موضح في الشكل الموالي [2]:

الشكل رقم 03: مستويات المدخلات



[1] دفاتر البحوث العلمية, المجلد10 , العدد01 , لسنة2022 , الصفحة08 .
[2] مرجع تم دكره سابقا, قياس القيمة العادلة باستخدام مضاعف الربحية, ص43 .

المبحث الثاني : ماهية مالية الاوفشور والمراكز المالية الخارجية

تمهيد :

تعد مالية الاوفشور والمراكز المالية الخارجية من اهم مواضيع الحديثة التي اهتم بها الباحثون , ودلك لأنها تشكل مصدر لاستقطاب الأموال واعتبارها مناطق خالية من الضرائب , وبحكم ان تسريب أموالها بشكل دائم نحو الملاذات الضريبية ومنحها إعفاءات كبيرة .

تم تمحور هدا المبحث الى ثلاثة مطالب ,الأول التعرف عن مالية الاوفشور وخصائصها , والتاني التطرق الى اشكالها , اما الثالث والأخير مناطق انتشارها .

المطلب الأول : تعريف وخصائص مالية الاوفشور

الفرع اولا : تعريف مالية الاوفشور

التعريف الاصطلاحي للاوفشور :" offshore" هو مصطلح له علاقة بمجال الضرائب , وتسمى مناطق الاوفشور لكونها مناطق او دول تتراكم فيها رؤوس الأموال الأجنبية نظرا لإعفاءات وشروط ضريبية خاصة في تلك المناطق .

التعريف اللغوي : "اوفشور" تعني لغويا "عبر الشاطئ" او "من الداخل الى الخارج" , وهي تشير الى الشركات التي تتخذ من بلد معين مقرا لها وتعتبره قانونا, وانها تنفذ اعمالا في بلد اخر يخضع لسيادة دولة اخرى .

المفهوم القانوني : تعرف شركة الاوفشور من الناحية القانونية او ما تسمى (الشركة المحصور نشاطها خارج الحدود) بانها كيان تجاري ,يمارس اعماله خارج حدود الدولة التي يقع فيها مركزه الرئيسي , بمعنى اخر يكون المركز الإداري والقانوني للشركة خاضعا لسيادة دولة معينة , من جهة ان نشاطها التجاري الفعلي يدار وينفذ بالكامل في دولة اجنبية أخرى [1].

طبيعة عمل شركات وبنوك الاوفشور :

[1] بلعريبي وفاء هديل و عزوي لامية وبوقلولة سندس, الافيشور, مدكرة تخرج , جامعة الحاج لخضر , باتنة, لسنة2022/2023 , ص03 .

العلاقات الإدارية والتشغيلية : تعتمد شركات الاوفشور على نموذج اداري مركزي, يتولى المركز الرئيسي (الموجود في دولة ذات سيادة معينة) المهام الاستراتيجي , القانوني مثل :

*ابرام العقود والاتفاقيات وإدارة المفاوضات ;

*اعداد الدراسات التخطيطية وتقديم توجيهات اللازمة ;

اما الفروع التابعة في الدول الاخرى, فتقوم بتنفيذ تلك الدراسات والعمليات التشغيلية بناءا على التعليمات الصادرة من المركز.

بنوك الاوفشور : offshore banks قاموس أكسفورد للتمويل والبنوك يعرف هده الكيانات بانها مؤسسات تقدم خدمات مالية في مواقع تجذب العملاء, أي غير مقيمين وهدا لتمتعها ببيئات ذات ضرائب منخفضة.

الفرق الجوهري بين البنوك العادية و بنوك الاوفشور :

يكمن الاختلاف الرئيسي بين البنوك التقليدية (عادية) وبنوك الاوفشور في ان الأخيرة لا تقدم خدمات عادة لمواطني الدولة التي تمارس فيها نشاطها , بل تستهدف العملاء الدوليين .

الاوفشور في ظل العولمة : تعد بنوك الاوفشور من ابرز مظاهر العولمة وأكثرها تطورا في النظام الرأسمالي الحديث , وهي عبارة عن مؤسسات وساطة مالية تعمل عبر الحدود , وتقدم خدماتها لغير المقيمين [1].

امثلة عالمية لمراكز وبنوك الاوفشور :

تتعدد النماذج العالمية لمنظومة الاوفشور , حيث تأخذ اشكالا مختلفة بحسب الدولة والبيئة الاقتصادية, ومن ابرزها :

الولايات المتحدة الامريكية : تتمثل في التسهيلات المصرفية الدولية التي تعمل من داخل البلاد لتقديم خدمات عابرة للحدود ;

اليابان : ويبرز فيها سوق الاوفشور كمركز مالي متطور يخدم الاستثمارات الأجنبية ;

[1] مرجع تم دكره سابقا , الافشور, ص10 .

تايلاند : مركز الاوفشور الدولي في جزيرة لابوان من المراكز الرائدة في المنطقة .

الفرع ثانيا : خصائص مالية الاوفشور

تتميز شركات الاوفشور معظمها بالخصائص التالية :

- يكون مركزها الرئيسي في الدولة ولكنها تمارس نشاطها خارج الحدود
- تظهر الشركة تحت اسم معين يكون عنصرا من عناصر شخصيتها المعنوية , ويجب ان يذكر بجانب اسمها عبارة " اوف شور" او " شركة محصور نشاطها خارج بلد " في جميع الأوراق والاعلانات والنشرات وسائر الأوراق التي تصدر عنها
- يتم الاشتراك في الشركة عن طريق الاكتتاب باسهم , كسائر شركات المساهمة , ولا يكون الشركاء مسؤولين عن ديون الشركة الا بقدر ما وضعوه من مال
- ينحصر موضوع الشركة ببعض الاعمال التي نص عليها القانون
- تعتبر من الشركات التجارية لأنها تقوم بأعمال ونشاطات تجارية , كما تخضع لنظام الإفلاس والصلح الاحتياطي
- يمكن لهده الشركات ان تمسك حساباتها بالعملات الأجنبية المستعملة في عملياتها[1]

المطلب الثاني : اشكال مالية الاوفشور

الاشكال المختلفة لل" offshore " : تتعدد اشكال الأنشطة الخارجية لتشمل التجارية , الاستثمارية والمصرفية

- الأنشطة التجارية الخارجية : offshoring business

غالبا ما يشير الى ال " offshore " باسم " التعهيد outsour cing" هدا عندما يتعلق بالنشاط التجاري , هدا يعني انشاء وظائف تجارية معينة , مثل مراكز الاتصال (cal centers) في دول غير الدول التي يقع فيها المقر الرئيسي للشركة ,

يتم ذلك للاستفادة من ظروف اكثر ملاءمة في بلد اجنبي , كمتطلبات أجور اقل او لوائح تنظيمية اقل صرامة , مما قد يؤدي الى تكاليف العمل اكبر وقد تستغل الشركات التي لديها

[1] نادر شافي , موسوعة الشركات التجارية لدكتور الياس ناصيف, العدد 246 , القانون رقم85 , لسنة2018

مبيعات ضخمة في الخارج مثل " ابل " و " مايكروسوفت " , الفرصة للاحتفاظ بالأرباح المتعلقة بها في حسابات خارجية في بلدان ذات أعباء ضريبية منخفضة .

- الاستثمار الخارجي : offshore investing

يشمل الاستثمار الخارجي أي حالة يقيم فيها المستثمرون خارج الدولة التي يستثمرون فيها , غالبا ما يستخدم هدا الاجراء من قبل المستثمرين ذوي الملاءة المالية العالية , حيث ان تشغيل حسابات خارجية يمكن ان يكون مكلفا للغاية .

الامر يتطلب فتح حسابات في الدولة التي يرغب المستثمر في الاستثمار فيها تشمل مزايا امتلاك حسابات خارجية الفوائد الضريبية وحماية الأصول والخصوصية .

يتم فتح حسابات الاستثمارات الخارجية باسم شركة مثل الشركة القابضة , او شركة ذات مسؤولية محدودة (llc) , بدلا من الاسم الفردي وهدا يفتح المجال لاستثمارات تخضع لمعاملة ضريبية اكثر ملاءمة .

السلبيات الرئيسية للاستثمار الخارجي فهي :

التكاليف الباهظة ;

زيادة الرقابة التنظيمية في جميع انحاء العالم التي تواجهها الولايات القضائية والحسابات الخارجية , هدا ما يجعل الاستثمار الخارجي بعيدا عن معظم المستثمرين ويخضع المستثمرون في الخارج لتدقيق من طرف الهيئات التنظيمية والسلطات الضريبية لتأكيد من دفع الضريبة .

- العمليات المصرفية الخارجية : offshore banking

تتضمن العمليات المصرفية الخارجية تامين الأصول في مؤسسات مالية في دول اجنبية , والتي تكون مقيدة بقوانين البلد الأصلي للعميل . يمكن للأفراد والشركات استخدام الحسابات الخارجية لتجنب الظروف غير الملائمة المرتبطة بالاحتفاظ بالأموال في بنك داخل بلدهم الأصلي , وبعض الكيانات تقوم بذلك لتجنب الالتزامات الضريبية كما ان امتلاك حسابات بنكية خارجية يجعل من الصعب على السلطات مصادرتها .

اما أولئك الذين يعملون على المستوى الدولي , فان استخدام الأموال بعملة اجنبية للتعاملات الدولية تكون ميزة إضافية , حيث غالبا يوفر هدا طريقة ابسط للوصول الى الأموال بالعملة المطلوبة دون القلق بشان تقلبات أسعار الصرف السريعة .

المطلب الثالث : مناطق انتشار مؤسسات الاوفشور

يضم العالم اكثر من 80 منطقة حول العالم , وتنقسم هاته المناطق حول العالم الى 04 مجموعات وهي كالاتي : – منطقة الملاذات الأوروبية : وهي الاقدم على مستوى العالم , ومنذ 1929 بدأت في عملها بمجال تقديم خدمات الاوفشور , تضم سويسرا , هولندا , امارت موناكو , ولوكسمبور تميزت كأكبر مناطق الملاذات الضريبية في العالم , يبلغ حجم أموال الاوفشور في هاته الدول الى 36 تريليون دولار ثانية أجزاء من دول أوروبية كجزر ماديرا البرتغالية .

- منطقة الملاذات البريطانية : مناطق تتبع للتاج البريطاني مثل برمودا , جزركايمن , جبل طارق

اوهي دول تطبق نمط الاوفشور البريطاني مثل دبي , ايرلندا , وهونكونغ , جزر الباهاما , تضم هاته المنطقة ثلث الاوفشور في العالم .

وتتميز بدرجة كبيرة من التسهيلات في مجال الجرائم المالية العابرة للحدود , وتحويلات الأموال لمناطق الصراع في العالم وكدا تبييض الأموال في هاته المناطق .

- منطقة الملاذات الأمريكية : هي مناطق تقع في النفود الأمريكي تطبق الاوفشور الأمريكي , وبدورها تنقسم لثلاث مناطق : 1 / منطقة التعامل تقبل بشكل قانوني أموال الجرائم : مثل التعامل في الأملاك المسروقة , بشرط ان تكون تلك الأموال حدثت خارج الولايات المتحدة الامريكية, وهدا النوع يستخدم لقلب أنظمة الحكم غير الموالية لامريكا في العالم والهدف منه تحفيز كوادر تلك الأنظمة على الفساد المالي .

2 / بنوك الاقنيات اللاتينية : تشمل بنوك نيويورك وفلوريدا , وغيرها وهي اوفشور امريكي يقترب من الاوفشور البريطاني .

3 / مناطق اوفشور أمريكية : تقدم خدمات غير مالية لوجستية , وخدمات للشركات متعددة الجنسيات

المنطقة الرابعة : هي مناطق ضرورية لعمل المناطق الرئيسية , ولا يمكن تصنيفها كمناطق رئيسية للاوفشور , ومناطق التي تتواجد فيها صناديق الأموال القدرة للشركات والنخب للدول المتقدمة حتى تلفت من المساءلة القانونية في دوله , هاته الدول مثل الصومام والغابون والاورجواي .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: أميرة الطيب جمعة، أثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة للمشتقات المالية على جودة القوائم المالية: دراسة حالة البنك الأهلي السعودي، 2025، تهدف الدراسة إلى توضيح القياس المحاسبي للقيمة العادلة للمشتقات المالية وأثره على جودة القوائم والتقارير المالية، وتتمثل إشكاليتها في تحديد مدى انعكاس قياس المشتقات المالية بالقيمة العادلة على جودة القوائم المالية وتحديداً حقوق الملكية، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) كأدوات للدراسة، وخلصت النتائج إلى أن القياس بالقيمة العادلة للمشتقات يؤثر إيجاباً على جودة القوائم المالية ويسهم في تقديم صورة أكثر واقعية للمركز المالي للبنك.

الدراسة الثانية: أندريه فيليب وآخرون، مراجعة أدبية حول أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم 13: قياس القيمة العادلة، 2017، هدفت الدراسة إلى تقديم مراجعة شاملة للأدبيات الأكاديمية لتقييم فعالية تطبيق المعيار الدولي رقم 13، وتناولت إشكالية مدى موثوقية وفائدة الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية والتحديات المرتبطة بمدخلات "المستوى 3"، واتبع الباحثون المنهج الوصفي التحليلي من خلال أداة المراجعة المنهجية للدراسات السابقة والأبحاث التجريبية، وتوصلت النتائج إلى أن المعيار عزز الشفافية والاتساق في القياس ولكنه تسبب في زيادة أتعاب المراجعة وتعقيد التقديرات المحاسبية في ظل غياب الأسواق النشطة.

الدراسة الثالثة: قوادري عبلة، فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 13 في البيئة الجزائرية – دراسة استقصائية، 2020، هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية القيمة العادلة وكيفية قياسها وفق المعيار الدولي رقم 13 وتحديد مزاياها وعيوبها وإمكانية تطبيقها في البيئة الجزائرية، وتتمثل إشكاليتها في مدى فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ظل هذا المعيار ضمن البيئة الجزائرية، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة من الأكاديميين والمهنيين، وخلصت النتائج إلى أن تطبيق القيمة العادلة يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة ويساهم في الحفاظ على رأس المال من التأكل، رغم وجود صعوبات في تقدير القيمة العادلة للمستويات غير النشطة (المستوى الثاني والثالث).

الدراسة الرابعة: رزيقة تغربيت، جريمة التهرب الضريبي في القانون الجزائري، 2023، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة التهرب الضريبي كجريمة تهدد الاقتصاد الوطني وتحديد أركانها القانونية والعقوبات المترتبة عليها، وتتمثل إشكاليتها في تحديد مفهوم جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري وكيفية مواجهتها من خلال الأركان والجزاءات المقررة، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية الواردة في قانون الضرائب وقانون العقوبات الجزائري، وتوصلت النتائج إلى أن التهرب الضريبي يشكل جريمة قائمة بذاتها تتطلب توافر ركن مادي ومعنوي، وأن المشرع الجزائري أقر عقوبات صارمة تتراوح بين الغرامات المالية والعقوبات السالبة للحرية للحد من هذه الظاهرة وحماية موارد الخزينة العمومية.

الدراسة الخامسة: أحمد طرطار ومنصر عبد العالي، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية، (بدون سنة محددة في الواجهة)، تهدف الدراسة إلى بحث التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في اختيار الأساس المناسب للقياس لضمان مصداقية المعلومات وتلبية احتياجات المستخدمين في ظل الأزمات الاقتصادية المستمرة، وتتمثل إشكاليتها في مدى إمكانية الاستمرار في تطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئات الأعمال التي تعاني من تداعيات الأزمات المالية العالمية، وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع المحاسبة عن القيمة العادلة وتحليل علاقتها بالأزمات المالية، وخلصت النتائج إلى أن المحاسبة عن القيمة العادلة تظل المطلب الأساسي لتحقيق الشفافية

والملائمة رغم الانتقادات الموجهة لها، مع ضرورة تطوير آليات القياس لتقليل آثار التقلبات الحادة في الأسواق أثناء الأزمات.

الدراسة السادسة: صبرينة بن عروج وسفيان بن بلقاسم، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، 2019، تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثر مؤشرات المردودية المالية للمؤسسة عند التحول نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وتتمثل إشكاليتها في تحديد طبيعة العلاقة والأثر بين استخدام القيمة العادلة في التقييم وبين المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وقد استخدم الباحثان المنهج الاستنباطي للربط بين المفاهيم ودراسة حالة مؤسسة "إستال" كأداة تطبيقية لاختبار الأثر، وتوصلت النتائج إلى أن تطبيق القيمة العادلة على الأصول المالية المقتناة لغرض المتاجرة يؤثر مباشرة على حساب النتائج وبالتالي يؤثر على المردودية المالية بالرفع أو الخفض، كما أن قياس التزامات منافع الموظفين بالقيمة العادلة يساهم في تحسين جودة مؤشرات المردودية المالية للمؤسسة.

الدراسة السابعة: باي مريم، ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر – دراسة تحليلية، 2017، تهدف الدراسة إلى عرض المسار التاريخي لظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة الدولية والجزائرية وتحليل الفروقات بينهما، وتتمثل إشكاليتها في كيفية تطور مفهوم القيمة العادلة وما هي معوقات وتحديات تطبيقه ضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع الأدبيات المحاسبية والقواعد القانونية المنظمة، وخلصت النتائج إلى وجود فجوة وعدم تجانس بين النظام المحاسبي المالي والمحاسبة الدولية، مع التأكيد على ضرورة تحيين المصطلحات ومواكبة التغيرات الدولية لضمان إفصاح محاسبي أكثر دقة وشفافية في البيئة الجزائرية.

الدراسة الثامنة: سامية سلهامي تحت إشراف عبد اللطيف كرزابي، إشكالية القيمة العادلة: نقاش نظري ومفاهيمي (La problématique de la juste valeur: débat théorique et conceptuel)، (بدون سنة محددة في الواجهة)، تهدف الدراسة إلى تحديث المرجعيات النظرية والمفاهيمية الكامنة وراء مفهوم القيمة العادلة خاصة مع ظهور منتجات مالية معقدة لا يصلح معها قياس التكلفة التاريخية، وتتمثل إشكاليتها في البحث عن الموازنة بين ملاءمة وموثوقية القيمة العادلة في ظل تعقيد النماذج التقييمية والابتكارات المالية الحديثة، وقد اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة المعايير الدولية (IAS/IFRS) وتحليل الأدبيات

النظرية المرتبطة بها، وتوصلت النتائج إلى أن القيمة العادلة هي الطريقة الوحيدة القادرة على توفير تقييم شفاف وذي صلة للمنتجات المالية الحديثة، رغم وجود تحديات تطبيقية تتعلق بالتقديرات الذاتية وغياب الأسواق النشطة لبعض الأصول.

الدراسة التاسعة: سفير محمد ومدات جمال، القيمة العادلة بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد، 2012، تهدف الدراسة إلى إيجاد تقارب بين القيم المحاسبية التقليدية والقيم الاقتصادية التي تعكس الصورة الصادقة للمؤسسة مع بيان ضرورة الانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة، وتتمثل إشكاليتها في كيفية التوفيق بين متطلبات جودة المعلومات المحاسبية وبين صعوبات التحديد الدقيق للقيمة العادلة في ظل أسواق غير كفؤة، وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض المفاهيم النظرية ومقارنتها بالواقع التطبيقي للمحاسبة الدولية، وخلصت النتائج إلى أن القيمة العادلة هي الأداة الأنسب لتلبية احتياجات المستثمرين واتخاذ القرارات الاقتصادية رغم ما يحيط بعملية تحديدها من تقديرات شخصية قد تؤثر على موثوقية البيانات.

الدراسة العاشرة: بونعجة سحنون، أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس ما بين المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر، 2020، تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس والإفصاح ومدى تبنيها في النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) في ظل التغيرات التي استحدثها المعيار الدولي IFRS 13، وتتمثل إشكاليتها في تحديد الصعوبات والعوائق التي تحول دون تمكن المحاسبين في الجزائر من التحكم في تقنيات القياس بالقيمة العادلة، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمقارنة المرجعيات الدولية بالنظام المحلي، وتوصلت النتائج إلى وجود تباين وصعوبة في تطبيق القيمة العادلة بالجزائر نتيجة غياب أسواق مالية نشطة ونقص التأهيل الكافي للممارسين، مع التأكيد على حتمية التوجه نحو المعايير الدولية لضمان جودة التقارير المالية.

الدراسة الحادية عشرة: حاتم عبد الفتاح الشعراوي وجمال عبد الحميد شحاته نوفل، أثر المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول على الأداء المالي لشركة بالم هيلز للتطوير العقاري (دراسة حالة)، 2021، تهدف الدراسة إلى توصيف القيمة العادلة للأصول وتحديد أثرها على مؤشرات الأداء المالي في الشركات العقارية، وتتمثل إشكاليتها في مدى تأثير استخدام تقديرات القيمة العادلة القائمة على الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية على دقة الأداء المالي، وقد اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالة لشركة "بالم هيلز" للفترة من

2014 إلى 2020 كأداة تطبيقية، وتوصلت النتائج إلى أن تطبيق القيمة العادلة يساهم في تحسين القدرة التنبؤية للقوائم المالية ويوفر معلومات أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات مقارنة بالتكلفة التاريخية، رغم التحديات المرتبطة بالتحيز في التقدير.

الدراسة الثانية عشرة: رفيق يوسفي وعبد العزيز قتال، أثر مراجعة تقديرات القيمة العادلة على جودة التقارير المالية، 2021، تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير عملية المراجعة والتدقيق لتقديرات القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتتمثل إشكاليتها في تحديد دور مراجع الحسابات في تعزيز جودة التقارير المالية عند استخدام القيمة العادلة، وقد اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبيان كأداة للدراسة وزع على عينة من 32 محافظ حسابات في الشرق الجزائري، وخلصت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة تقديرات القيمة العادلة وتحسين جودة التقارير المالية من خلال تعزيز خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق.

الدراسة الثالثة عشرة: رودريجو فرنانديز وريجر هندريكس (Rodrigo Fernandez & Reijer Hendrikse)، (Offshore Finance)، 2020، تهدف الدراسة إلى فك رموز الآليات والجهات الفاعلة التي تشكل النظام المالي العالمي "الأوفشور" وتأثيره على الاقتصاد الكلي، وتتمثل إشكاليتها في كيفية مساهمة الملاذات الضريبية والولايات القضائية السرية في زيادة التفاوت المالي والأزمات الاقتصادية، وقد استخدم الباحثان منهج التحليل القانوني والاقتصادي للأدوات المبتكرة في النظام المالي الدولي كأدوات للبحث، وتوصلت النتائج إلى أن التمويل الخارجي أصبح مركزاً حيوياً للرأسمالية المعاصرة مما يؤدي إلى تقويض العقود الاجتماعية وزيادة المخاطر المالية العالمية.

الدراسة الرابعة عشرة: شارالامبوس كوليكيونيس (Charalampos Koligkionis)، غسل الأموال ودور المراكز المالية الخارجية، 2017، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة غسل الأموال وكيفية استخدام المراكز المالية "الأوفشور" لإخفاء العائدات غير المشروعة، وتتمثل إشكاليتها في الثغرات القانونية والعملية التي تستغلها الشركات العالمية والنخب لحماية أصولها والتهرب من الضرائب، وقد اعتمد الباحث المنهج التاريخي والتحليلي لمسارات تدفق الأموال والتشريعات الدولية لمكافحة الفساد المالي، وخلصت النتائج إلى أن هذه المراكز المالية تلعب دوراً محورياً في تسهيل الجرائم المالية الدولية مما يتطلب تنسيقاً دولياً صارماً لزيادة الشفافية المالية.

الدراسة الخامسة عشرة: سفير محمد ومدات جمال، القيمة العادلة بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد، 2012، تهدف الدراسة إلى إيجاد تقارب بين القيم المحاسبية التقليدية والقيم الاقتصادية التي تعكس الصورة الصادقة للمؤسسة مع بيان ضرورة الانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة لتلبية احتياجات المستثمرين، وتتمثل إشكاليتها في كيفية التوفيق بين متطلبات جودة المعلومات المحاسبية وبين صعوبات التحديد الدقيق للقيمة العادلة في ظل أسواق غير كفؤة، وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض المفاهيم النظرية ومقارنتها بالواقع التطبيقي للمحاسبة الدولية، وخلصت النتائج إلى أن القيمة العادلة هي الأداة الأنسب لاتخاذ القرارات الاقتصادية رغم ما يحيط بعملية تحديدها من تقديرات شخصية قد تؤثر على موثوقية البيانات في غياب الأسواق النشطة.

الدراسة السادسة عشرة: بونعجة سحنون، أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس ما بين المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر، 2020، تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس والإفصاح ومدى تبنيها في النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) في ظل المعيار الدولي IFRS 13، وتتمثل إشكاليتها في تحديد الصعوبات والعوائق التي تحول دون تمكن المحاسبين في الجزائر من التحكم في تقنيات القياس بالقيمة العادلة، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمقارنة المرجعيات الدولية بالنظام المحلي، وتوصلت النتائج إلى وجود تباين وصعوبة في تطبيق القيمة العادلة بالجزائر نتيجة غياب أسواق مالية نشطة ونقص التأهيل الكافي للممارسين، مع التأكيد على حتمية التوجه نحو المعايير الدولية لضمان جودة التقارير المالية.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

	المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
الهدف	ركزت الدراسة السابقة على القيمة العادلة في البيئات المستقرة وعلاقتها بجودة القوائم المالية التقليدية مثل (دراسة اميرة الطيب , وحاتم الشعراوي) , وتهدف الدراسة الحالية الى كشف تعقيدات قياس الأصول المالية داخل بيئات الاوفشور .
المتغيرات	الدراسة السابقة تناولت متغيرات عامة(الملائمة) , اما الدراسة الحالية فركزت على متغيرات مركبة مثل (شفافية الأصول والملاذات الضريبية) .

المجتمع والعينة	طبقت الدراسة السابقة على بنوك محلية وعينات من مراجعي الحسابات في بيئات منظمة , اما الدراسة الحالية تستهدف المصاريف الدولية والشركات الاستثمارية العابرة للحدود المتعاملين في مؤسسات الاوفشور .
المنهج المستخدم وأدوات الدراسة	الدراسات السابقة ركزت على المنهج الوصفي التحليلي و اما الحالية تبنى المنهج التحليلي , اما الأداة في الدراسة السابقة غالبا الاستبيان او التحليل التقارير المالية بينما تعتمد الدراسة الحالية على تحليل التقارير المالية الدولية .

المطلب الثالث: مجال الاستفادة من الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة توقفت عند العديد من النقاط التي شكلت مجالا من الاستفادة وتمثلت في :

- فهم مستويات القياس الثلاثة للقيمة العادلة
- الاطار المالي للاوفشور وكيفية استخدام الأصول المالية كادات للتهرب الضريبي
- ندرة الدراسات التي تربط بين المعيار IFRS13 وبين الاوفشور .

خلاصة الفصل :

تناول هدا الفصل الجانب النظري المتعلق بمتغيرات الدراسة القيمة العادلة و مالية الاوفشور , حيث تم التطرق الى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقيمة العادلة باعتبارها من اهم أساليب التقييم الحديثة التي تعتمد على القيمة السوقية الحقيقية للأصول والالتزامات , مع توضيح أهميتها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز الشفافية المالية

كما تطرقت كدلك الى مفاهيم الخاصة بمالية الاوفشور مع ابراز خصائصها في النظام المالي العالمي , اضافتا الى توضيح الدافع الدي يجعل المؤسسات المالية والبنوك العالمية تتجه نحو هده البيئات لما

من خلال ما سبق نلاحظ ان العلاقة بين القيمة العادلة ومالية الاوفشور تتمثل في تأثير البيئة المالية الخارجية على تقييم الأصول والأسهم , حيث تساهم أنشطة المراكز المالية في تحسين الأداء المالي وذلك لوجود معايير محاسبية دقيقة لضمان مصداقية التقييم .

الفصل الثاني:

تمهيد :

في هدا الفصل من الدراسة سنحاول اسقاط ما تم تناوله في الفصل الأول ودراسة كيف يؤثر تطبيق القيمة العادلة على جودة الأصول المالية في ظل الاوفشور في بنك HSBC , من خلال تحليل القوائم المالية والتقارير السنوية , وسنبين من خلال أدوات الدراسة والتركيز على طرق القياس, ثم اختبار الفرضيات وأخيرا تفسير النتائج وذلك من خلال تقسيم الفصل الى :

المبحث الأول : منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

المبحث الثاني : اختبار الفرضيات وتحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: طريقة الدراسة

المطلب الأول: اختيار مجتمع وعينة الدراسة

الفرع الأول: منهج الدراسة

اتبعت في هدا البحث المنهج التحليلي , في اختبار فرضيات البحث الدي يهدف الى معرفة اثر تطبيق القيمة العادلة على جودة الأصول المالية في ظل مالية الاوفشور.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

اولا : مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مؤسسة هونغ كونج وشنقهاي المصرفية (بنك HSBC العالمي) .

ثانيا: عينة الدراسة

اعتمدت في دراستي على الاطلاع على تقارير والقوائم المالية لمؤسسة هونغ كونج وشنقهاي المصرفية , كما تمثلت الفترة الزمنية للدراسة في 3 سنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2023 الى سنة 2025 .

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: أداة الدراسة

الملاحظة : تم الاعتماد على أداة الملاحظة من خلال متابعة وتحليل القوائم المالية والتقارير السنوية لبنك HSBC خلال الفترة الممتدة من سنة 2023 الى سنة 2025 لاستخراج البيانات اللازمة للدراسة.

التحليل : استخدمت في هده الدراسة أداة التحليل , لتحليل مؤشرات الأداء والقيمة العادلة اضافتا الى دراسة تأثيرها على القرارات المالية في بيئة الاوفشور .

تم استخدام برنامج Excel في معالجة البيانات واجراء الحسابات الخاصة والجداول الاحصائية .

الفرع الثاني: أساليب المعالجة

من اجل قياس القيمة العادلة للاسهم تم اختيار نموذج مضاعف الربحية , وهدا راجع لكون هدا النموذج يعتمد على بيانات فعلية لا تحتاج الى توقعات عكس النماذج الاخرى, فالقيمة العادلة وفق نموذج مضاعف الربحية تأخذ الشكل التالي : =v حيث :

V : القيمة العادلة

M : ربحية السهم

E : مضاعف الربحية

K : معدل العائد المطلوب

أولا نقوم بحساب معدل العائد المطلوب k والذي بأخذ صيغة : $k=Rj+B(Rm-Rj)$ حيث ان :

Rj : العائد الخالي من المخاطرة

B : معامل بيتا

Rm : العائد السوقي للسهم

ولحساب العائد السوقي للسهم سنأخذ العلاقة التالية : العائد السوقي للسهم=

اما العائد الخالي من المخاطرة سيتم اخد معدل من تم حساب معامل بيتا وهو مقياس احصائي للمخاطر النظامية ويقيس حساسية عوائد الورقة المالية اتجاه عائد محفظة السوق حيث يحسب وفق العلاقة التالية :ل =B حيث COV(Rj,Rm) : التباين المشترك بين عائد السهم السوقي وعائد محفظة السوق ; V(Rm) : معامل التباين للعائد السهم السوقي ; ويحسب التباين المشترك بين عائد السهم السوقي وعائد محفظة السوق كما يلي COV(Rj,Rm)

بعد استخراج كافة البيانات المذكورة أعلاه يمكن استخدام المعادلة 1 لحساب القيمة العادلة للسهم .[1]

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

جدول رقم01 : يوضح حساب القيمة الحقيقية لبنك HSBC

القيمة الحقيقية = إجمالي الأصول – إجمالي الديون

	إجمالي الديون	إجمالي الأصول	السنة
2846,06	192,61	3038,677	2023
2824,78	192,273	3017,048	2024
3027,37	205,666	3233,034	2025

[1] بن العارية حسين وبلبالي عبد السلام, قياس القيمة العادلة باستخدام مضاعف الربحية, مرجع تم دكره سابقا , ص15

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة وبرنامج Excel .

جدول رقم02 : يوضح حساب القيمة السوقية لبنك HSBC

القيمة السوقية = سعر السهم × عدد الأسهم

السنة	سعر السهم	عدد الأسهم	
2023	40	18مليار سهم	720
2024	$46.85	18.2مليار سهم	852,67
2025	$76.5	17.17مليار سهم	1,313,5

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة وبرنامج Excel

نلاحظ من القيمة السوقية لعام 2025 قفزة كبيرة بسبب الارتفاع الملحوظ في سعر السهم (من46,85 الى 76,5 دولار) , رغم انخفاض عدد الأسهم قليلا ; القيمة الحقيقية (الدفترية) توضح استقرارا و نموا تدريجيا من 2023 الى 2025 , مقارنتا بالقيمة السوقية التي تظهر قفزة هائلة من 2023 الى 2025 .

النتائج : بما ان القيمة السوقية اقل من القيمة الدفترية , فان هدا يشير الى ان اسهم بنك HSBC تتداول باقل من قيمتها وهدا يعود الى العمل المعقد في مناطق الاوفشور ;

يشير ارتفاع القيمة الحقيقية(الدفترية) الى ملاءة مالية قوية وقاعدة أصول ضخمة, وبينما يعكس تزايد القيمة السوقية في قدرة البنك HSBC على توليد أرباح مستقبلا من الاصول

.

جدول رقم 03 : يوضح حساب مضاعف الربحية لاسهم بنك HSBC

حساب مضاعف الربحية = سعر السهم/ ربحية السهم

السنة	سعر السهم	ربحية السهم	
2023	40	1,29	31,0078
2024	46,85	1,32	35,4924
2025	76,5	1,61	47,5155

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات وبرنامج Excel

تشير النتائج أعلاه الى ان مضاعف الربحية شهد ارتفاعا مستمرا من 31دولار في عام 2023 الى ان يصل الى 47دولار في عام 2025 , هدا يدل على زيادة ثقة المستثمرين في جودة أرباح بنك HSBC والنمو المستقبلي رغم تحديات بيئة الاوفشور.

جدول رقم04 : حساب معامل بيتا

السنة	التباين	التباين المشترك	بيتا
2023	24%	28.8%	1.2
2024	12%	10.8%	0.9
2025	10%	10%	1.4

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات وبرنامج Excel

من النتائج تبين ان بيتا اكبر من الواحد في عام 2023 و 2025 , بمعنى ان السهم اكثر تقلبا في السوق ومخاطره اعلى وكدا عوائد هدا السهم المتوقعة اكبر, و يتضح عكس ذلك في عام 2024 .

جدول رقم05 : حساب معدل العائد المطلوب

السنوات	معدل العائد السوقي	بيتا	معدل العائد الخالي من المخاطرة	معدل العائد
2023	24%	1,2	4,80%	0,239616
2024	12%	0,9	4,50%	0,070875
2025	10%	1,4	4,50%	0,079475

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات وبرنامج Excel

نلاحظ ان معدل العائد المطلوب k يشهد انخفاض خلال السنوات المدروسة , وهدا يدل على نظرة المستثمرين تجاه مخاطر بنك HSBC .

جدول رقم 06 : حساب القيمة العادلة

السنوات	معدل العائد	مضاعف السعر العائد	ربحية السهم في السوق	القيمة العادلة
2023	0,239616	40,12	1,29	41,7506712
2024	0,070875	46,85	1,32	57,749037
2025	0,079475	78,67	1,61	117,333611

المصدر : من اعداد الطالبة و بالاعتماد على بيانات وبرنامج Excel

نلاحظ ان القيمة العادلة تضاعفت تقريبا بثلاثة مرات خلال العامين فقط, حيث انتقلت من 41,75 في 2023 الى 117,33 في 2025 , وبالمقارنة مع جدول القيمة السوقية فنلاحظ ان "القيمة العادلة" تتجاوز سعر السهم في السوق في عام 2025 ;

كما يظهر الجدول ان القيمة العادلة لسهم بنك HSBC تسري تصاعديا , وبمقارنة القيمة العادلة (117,33)بالسعر السوقي الفعلي(76,5)لعام 2025 يتضح ان السهم مقيم باقل من قيمته الحقيقية في السوق , وهدا يمثل إشارة قوية للمستثمرين بان السهم يمتلك فرصة كبيرة للنمو والارتفاع مستقبلا للوصول الى قيمته العادلة , وبالنسبة لمضاعفة القيمة العادلة لوصولها الى 117,33 تعكس القيمة الاستراتيجية للبنك كونه مؤسسة عالمية تمتلك شبكة اوفشور قوية توسع نشاط البنك في المراكز الاوفشور , حيث توفر هده المراكز للبنك بيئة مرنة لتعظيم الربحية وتقليل الأعباء الضريبية مم يعكس إيجابا على ربحية السهم . وان ثقة المستثمرين في نموذج "الاوفشور" الذي يتبعه البنك أدت الى تضخم مضاعف سعر العائد وهدا جعل القيمة العادلة للسهم تتجاوز قيمته السوقية .

المقارنة بين القيمة العادلة والقيمة السوقية لاسهم البنك

جدول رقم07 : يوضح قيمة الأسهم وسعرها في السوق خلال 3 سنوات المدروسة

السنوات	2023	2024	2025
قيمة السهم للبنك	40	46,85	76,5
سعر السهم في السوق	700	780	1100

المصدر : من اعداد الطالبة وبالاعتماد على البيانات

تعليق : نلاحظ من خلال المقارنة بين الجدولين (06و 07) ان هناك استمرارية في نمو سعر السوقي والقيمة العادلة , بينما القيمة العادلة اسرع بكثير , بما ان القيمة العادلة اكبر في جميع السنوات المدروسة على سعر السوقي فهدا يدل على ان سوق المال لم يدرك القيمة الحقيقية الكاملة لأصول بنك HSBC .

يرتبط ارتفاع القيمة العادلة وتضخم مضاعف الربحية باستراتيجية البنك HSBC في مناطق الملاذات الضريبية , وهدا بعمل البنك في مراكز الاوفشور يسمح له بالاستفادة من معدلات ضريبية منخفضة ومنحها مرونة عالية .

المطلب الثاني: مناقشة نتائج

أولا : عرض نتائج الدراسة

نستخلص من خلال مقارنة نتائج الدراسة انه يوجد ارتباط بين تطبيق معايير القيمة العادلة وجودة الأصول المالية لبنك HSBC وهدا من خلال :

اثبتت في الدراسة ان القيمة العادلة للسهم تفوق القيمة السوقية وهدا ما يؤكد ان الأصول المالية للبنك تملك قيمة عالية, كما يتضح من وجود البنك في مراكز الاوفشور برفع جودة الأرباح من خلال تقليل العبء الضريبي .

ثانيا : مناقشة نتائج الدراسة

من خلال المقارنة بين نتائج الجدولين (06 و 07) نستنتج ان المراكز المالية الخارجية والملاذات الضريبية تمنح المؤسسات المالية مزايا عديدة ومنها تنعكس على ثقة المستثمرين , واستفادة البنك من بيئات مالية ذات الامتيازات الضريبية وتنظيمية مرنة وهو ما يعد من خصائص النظام المالي " الاوفشور " , وهدا لا يعني بالضرورة وجود نشاط غير قانوني .

خلاصة الفصل:

بعد التطرق الى مفاهيم القيمة العادلة واسقاطها على الواقع العملي لبنك HSBC , تم تحليل البيانات للفترة من 2023 الى 2025 لقياس الفجوة بين القيم الدفترية والقيم العادلة للسهم .

تبين ان الاعتماد على القيمة العادلة يعطي تقديرات واقعية للسهم في البنك HSBC مقارنتا بالقيمة الدفترية , ذلك للنمو التصاعدي الدي شهدته القيمة العادلة ; ويتضح ان العمل في مراكز الاوفشور يلعب دورا أساسي في تعظيم جودة الأرباح وزيادة ثقة المستثمرين, مما أدى الى ارتفاع

في القيمة السوقية ; ورغم تقلبات السوق الا ان مخاطر البنك تظل ضمن حدود مقبولة ودلك انعكس على استقرار في معدل العائد المطلوب للمستثمرين

ويؤكد من هدا الفصل ان القيمة العادلة أداة استراتيجية تساهم في تحسين جودة الأصول المالية وإظهار القيمة الحقيقية للمؤسسات المصرفية العالمية.

الخاتمة

الخاتمة

تم التوصل الى ان مراكز الاوفشور أصبحت عنصرا مهما في النظام المالي الدولي , لما توفره من مزايا تتعلق بالمرونة المالية وتسهيل حركة الأموال وتخفيض الأعباء الضريبية , هدا ما يدفع بالعديد من المؤسسات المالية العالمية الى توسع نشاطها داخل بيئات الاوفشور .

وفي الأخير يتضح ان استخدام مالية الاوفشور يتطلب اطارا تنظيميا ورقابيا لضمان الشفافية والمخاطر المرتبطة بالتهرب الضريبي .

نتائج البحث

- أظهرت الدراسة بوجود فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لسهم بنك HSBC , حيث تميل القيمة العادلة للارتفاع المستمر
- اثبتت النتائج ان اعتماد البنك HSBC على " الاوفشور " ساهم في تعظيم الربحية له وكدا تقليل الأعباء الضريبية
- تشير النتائج الى ان تطبيق معايير القيمة العادلة ساعد في اظهار القيمة الحقيقية لأصول البنك HSBC وزادة في ثقة المستثمرين
- أظهرت الدراسة ان السياسة الاستراتيجية المرنة التي يتبعها البنك HSBC في المراكز المالية الدولية اثرت على معامل " بيتا " بميله للاستقرار .

اهم التوصيات

- نوصي باستمرار بنك HSBC في تبني اعلى معايير الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية المعقدة
- اعتماد على نماذج تقييم ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار بيئة الاوفشور وعدم الاعتماد فقط على البيانات التاريخية
- النظر الى القيمة العادلة كمعيار أساسي لاتخاذ قرار الشراء من قبل المستثمرين , حيث أظهرت الدراسة ان اسهم بنك HSBC تمتلك فرص نمو مستقبلية
- توصي الدراسة البنوك المماثلة بتبني نموذج بنك HSBC في المراكز المالية الدولية

قـــائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- علاء بوقفة ومسعود صديقي, "التحديات التي تواجه المراجع الخارجي في الجزائر في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة", المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية, المجلد03 , العدد01 , 01جوان 2017 , ص27- 28 .

2- بلخوشة هشام وبوشيخي عائشة ,شاوش فاطمة الزهراء, "اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مصداقية القوائم المالية ", مجلة علمية , المجلد19 , العدد02 , 26/12/2023 , ص187 .

3- اميرة الطيب جمعة , "اثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة للمشتقات المالية على جودة القوائم المالية", مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية, العدد14 , 28/09/2025 , ص08 .

4- د. حاتم عبد الفتاح الشعراوي, ا. جمال عبد الحميد شحاته نوفل , "اثر المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول على الأداء المالي لشركة بالم هيلز للتطوير العقاري" , المجلة العلمية للبحوث التجارية, ابريل 2022 , ص21-20 .

5- "قياس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 القيمة العادلة, مقالات تقنية, 17- 29 ابريل2026 .

6- هني محمد فؤاد وبراق محمد, "قياس القيمة العادلة بين المعايير الدولية المحاسبية والابلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي الجزائري", مجلة دفاتر البحوث العلمية, جامعة حسيبة بوعلي -شلف- , المجلد01 , العدد01 , السنة12/06/2022 .

7- هلال نسيمة و كرومي السعيد, "معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة ودورها في عملية القياس وجودة الإفصاح في القوائم المالية-دراسة حالة مؤسسة السباكة ALFET -تيارت-, المجلد08 , العدد01 , لسنة2022 , ص32-28 .

8- بن العارية حسين وبلبالي عبد السلام, "قياس القيمة العادلة باستخدام نموذج مضاعف الربحية دراسة تطبيقية لاسهم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر", جامعة احمد دراية-ادرار-, لسنة 2013-2015 .

9- دفاتر البحوث العلمية , المجلد10 , العدد01 , سنة2022 , ص08 .

البحوث الجامعية

1- العزلي كمال , "اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية," أطروحة دكتورا في علوم التسيير, جامعة فرحات عباس سطيف1 , لسنة2023/ 2022 .

2- خالد عبد الرحمان جمعة يونس , "اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم", مدكرة جامعة الإسلامية –غزة– كلية التجارة قسم المحاسبة, لسنة2011 , ص27 .

3- مدكرة بعنوان الافشور

4- عكروشي مونية و هجرس سميحة , "معيار الإبلاغ المالي الدولي الثالث عشر محاسبة القيمة العادلة", مدكرة جامعة محمد بوقرة–بومرداس–, لسنة20

رابعا: المصادر الالكترونية

1–جوناثان , 11 أغسطس 2023 , ماهي المراكز المالية الخارجية /شرح مراكز التمويل الخارجي والملاذات الضريبية والتمويل العالمي YOUTUBE.COM.

الملاحق

الملحق رقم 01: ميزانية بنك HSBC

Consolidated balance sheet

Five-year summary consolidated balance sheet

	2025 $m	2024 $m	2023 $m	2022[1] $m
Assets				
Cash and balances at central banks	**242,859**	267,674	285,868	327,002
Trading assets	**366,153**	314,842	289,159	218,093
Financial assets designated and otherwise mandatorily measured at fair value through profit or loss	**133,063**	115,769	110,643	100,101
Derivatives	**237,740**	268,637	229,714	284,159
Loans and advances to banks	**108,462**	102,039	112,902	104,475
Loans and advances to customers	**988,399**	930,658	938,535	923,561
Reverse repurchase agreements – non-trading	**298,392**	252,549	252,217	253,754
Financial investments	**567,211**	493,166	442,763	364,726
Assets held for sale	**11,115**	27,234	114,134	115,919
Other assets	**279,640**	244,480	262,742	257,496
Total assets at 31 Dec	**3,233,034**	3,017,048	3,038,677	2,949,286
Liabilities				
Deposits by banks	**97,952**	73,997	73,163	66,722
Customer accounts	**1,786,828**	1,654,965	1,611,647	1,570,303
Repurchase agreements – non-trading	**204,974**	180,880	172,100	127,747
Trading liabilities	**72,122**	65,982	73,150	72,353
Financial liabilities designated at fair value	**158,456**	138,727	141,426	127,321
Derivatives	**237,854**	264,448	234,772	285,762
Debt securities in issue	**99,675**	105,765	93,917	78,149
Insurance contract liabilities	**122,955**	107,629	120,851	108,816
Liabilities of disposal groups held for sale	**23,382**	29,011	108,406	114,597
Other liabilities	**223,170**	203,361	216,635	212,319
Total liabilities at 31 Dec	**3,027,368**	2,824,775	2,846,067	2,764,089
Equity				
Total shareholders' equity	**198,225**	184,973	185,329	177,833
Non-controlling interests	**7,441**	7,300	7,281	7,364
Total equity at 31 Dec	**205,666**	192,273	192,610	185,197
Total liabilities and equity at 31 Dec	**3,233,034**	3,017,048	3,038,677	2,949,286

1 From 1 January 2023, we adopted IFRS 17 'Insurance Contracts', which replaced IFRS 4 'Insurance Contracts'. Comparative data for the financial year e 31 December 2022 have been restated accordingly. Comparative data for the years ended 31 December 2021 has been prepared on an IFRS 4 basis.

▶ A more detailed consolidated balance sheet is contained in the financial statements on page 264.

Five-year selected financial information

	2025 $m	2024 $m	2023 $m	2022[1] $m
Called up share capital	**8,588**	8,973	9,631	10,147
Capital resources[2]	**182,371**	172,386	171,204	162,423
Undated subordinated loan capital	**–**	17	18	1,967
Preferred securities and dated subordinated loan capital[3]	**37,581**	35,258	36,413	29,921
Risk-weighted assets	**888,647**	838,254	854,114	839,720
Total shareholders' equity	**198,225**	184,973	185,329	177,833
Less: preference shares and other equity instruments	**(20,716)**	(19,070)	(17,719)	(19,746)
Total ordinary shareholders' equity	**177,509**	165,903	167,610	158,087
Less: goodwill and intangible assets (net of deferred tax)	**(12,356)**	(11,608)	(11,900)	(11,160)
Tangible ordinary shareholders' equity	**165,153**	154,295	155,710	146,927
Financial statistics				
Loans and advances to customers as a percentage of customer accounts (%)	**55.3**	56.2	58.2	58.8
Average total shareholders' equity to average total assets (%)	**5.99**	6.12	6.01	5.97
Net asset value per ordinary share at year-end ($)[4]	**10.36**	9.26	8.82	8.01
Tangible net asset value per ordinary share at year-end ($)[4]	**9.64**	8.61	8.19	7.44
Tangible net asset value per fully diluted share at year-end ($)	**9.56**	8.54	8.14	7.39
Number of $0.50 ordinary shares in issue (millions)	**17,175**	17,947	19,263	20,294
Basic number of $0.50 ordinary shares outstanding, after deducting own shares held (millions)	**17,140**	17,918	19,006	19,739
Basic number of $0.50 ordinary shares outstanding and dilutive potential ordinary shares, after deducting own shares held (millions)	**17,276**	18,062	19,135	19,876
Closing foreign exchange translation rates to $:				
$1: £	**0.746**	0.797	0.784	0.830
$1: €	**0.853**	0.964	0.903	0.937

1 From 1 January 2023, we adopted IFRS 17 'Insurance Contracts', which replaced IFRS 4 'Insurance Contracts'. Comparative data for the financial year e 31 December 2022 have been restated accordingly. Comparative data for the years ended 31 December 2021 has been prepared on an IFRS 4 basis.
2 Capital resources are regulatory total capital, the calculation of which is set out on page 159.
3 Including perpetual preferred securities, details of which can be found in Note 29: Subordinated liabilities on page 333.
4 For the definition, see page 92.